إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 12/145
للنشر الفوري
٢١ إبريل ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعها الخامس والعشرين

برئاسة معالي ثارمان شانموغاراتنام، نائب رئيس وزراء سنغافورة
ووزير المالية

يواصل الاقتصاد العالمي التعافي تدريجيا. فمنذ اجتماعنا الأخير اتُخِذت إجراءات مهمة على مستوى السياسات في منطقة اليورو، على المستويين القومي والإقليمي، وهو ما شمل تقوية "الجدار الناري" الواقي على المستوى الأوروبي. وقد تحسنت المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة. ولا تزال بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ككل تشكل مصدر قوة بالنسبة للاقتصاد العالمي. لكن هناك أمورا أخرى لم يتم إنجازها بعد. فالنمو المعتدل يظل السمة الغالبة على الآفاق العالمية، والمخاطر المرتفعة لا تزال دون تغيير. وسوف نواصل اتخاذ الإجراءات الجماعية لاستعادة الثقة، وإنعاش النمو، وإنشاء فرص العمل.

- على مستوى ***الاقتصادات المتقدمة***، يتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات الضرورية في العديد من البلدان لتنفيذ استراتيجيات التقشف المالي الموثوقة وتخفيض الدين الحكومي، مع تجنب النزعة الانكماشية المفرطة في سياسات المالية العامة. وينبغي السماح لأدوات الضبط التلقائي للمالية العامة بالعمل متى سمحت الظروف. وفي كافة البلدان، يتعين وضع استراتيجيات عملية لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. وسوف يتعين أن تظل السياسة النقدية تيسيرية ما دامت التوقعات التضخمية ثابتة والنمو الضعيف مستمرا. وينبغي مراقبة الآثار المحتملة لمثل هذه السياسة وتداعياتها العابرة للحدود مراقبة وثيقة. ومن الضروري إجراء إصلاحات هيكلية لدعم الناتج الممكن وفرص العمل، وإعطائها زخما أكبر. وبالنسبة لمنطقة اليورو، سوف يتعين مواصلة التقدم نحو ضمان القدرة على مواصلة تحمل الدين، وتأمين الاستقرار المالي، وإجراء الإصلاحات الهيكلية الجريئة بهدف تعزيز الثقة والإنتاجية والنمو، الأمر الذي يسهل إعادة التوازن بين اقتصادات الاتحاد النقدي، ويشجع على تحقيق النمو القوي والمتوازن.

- أما ***بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية*** فلا تزال مستمرة في النمو، رغم ما تواجهه من تداعيات آتية من الاقتصادات المتقدمة. ولا تزال هناك تحديات كبيرة على مستوى السياسات نتيجة الضغوط الجارية في أوروبا، وأسعار النفط والسلع الأولية المرتفعة والمتقلبة، والتدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة. ويقتضي هذا الأمر تحقيق التوازن الصحيح بين تخفيف مخاطر التطورات السلبية باستخدام السياسات الملائمة لدعم النمو وكبح الضغوط التضخمية. ويستدعي النمو الائتماني السريع في بعض الاقتصادات قدرا من الاهتمام. أما البلدان منخفضة الدخل فيتعين عليها المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي واستمرار قدرتها على تحمل الدين، مع مواصلة سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية ومعالجة الثغرات في البنية التحتية لتعزيز إمكانات نموها. وندعو البلدان الأعضاء إلى استكمال مجموعة تدابير التمويل المقررة للبلدان منخفضة الدخل في إطار "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وسوف ننظر في الاقتراحات التي تكفل استمراريتها على المدى الطويل، بحلول موعد انعقاد اجتماعاتنا السنوية لعام ٢٠١٢. وندعو الصندوق لدعم جهود البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية عن طريق تقديم المشورة على مستوى السياسات، والمساعدة الفنية، والتمويل الملائم في هذه المرحلة التاريخية من حياتها؛ وندعم هذه الجهود، بما في ذلك من خلال التعاون مع "شراكة دوفيل"، بغية تسهيل التحول الاقتصادي مع حماية الاستقرار المالي. ونشجع الصندوق على زيادة الاهتمام بالدول الصغيرة، وخاصة الدول الأكثر عرضة للصدمات الخارجية.

- ويمثل ***التعاون العالمي*** عاملا من العوامل الرئيسية للحفاظ على النمو في كل بلدان العالم وضمان الاستقرار. ويتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات للبناء على التقدم المحرز حتى الآن في تخفيض الاختلالات العالمية. وبوجه عام، يتعين على البلدان التي تعاني من العجز المالي الخارجي أن تواصل جهودها لزيادة مدخراتها الوطنية مع تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها، وعلى البلدان ذات الفائض الخارجي مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتقوية الطلب المحلي، بدعم من الجهود المستمرة المؤدية إلى زيادة مرونة أسعار الصرف. ومن الضروري أيضا المضي قدما وفي إطار تعاوني في تقوية النظم المالية عن طريق استكمال وتنفيذ جدول أعمال الإصلاح المالي على نحو منسق دون تمييز على المستوى الدولي، بما في ذلك في مجال معايير اتفاقية بازل، والمشتقات المالية، وتسوية أوضاع المؤسسات المالية عبر الحدود. وإضافة إلى ذلك، فإن تشجيع الاستثمار وحمايته هما من العوامل الحيوية لتحقيق التعافي العالمي. ونؤكد مجددا مسؤوليتنا المشتركة عن تجنب الحمائية بكافة أشكالها.

وسوف تتاح الفرصة لتقييم التقدم المحرز في جهودنا من خلال التقرير القادم بشأن *الرقابة الموحدة متعددة الأطراف*.

وسوف نعمل على ضمان حصول الصندوق على الأدوات والموارد التي تكفل له دعم بلدانه الأعضاء بفعالية، ونرحب بالتوجيهات الواردة في *خطة عمل المدير العام*.

- ***الموارد:*** لا نزال على التزامنا باتخاذ الإجراءات الضرورية لتأمين الاستقرار المالي العالمي. ونرحب بقرارات البلدان الأعضاء في منطقة اليورو في شهر مارس الماضي والتي تقتضي تقوية "الجدار الناري" الواقي على المستوى الأوروبي كجزء من جهود الإصلاح الأوسع نطاقا، كما نرحب بتوافر خطوط تبادل النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية. وقد توصلنا إلى اتفاق، مع مجموعة العشرين، على تعزيز موارد صندوق النقد الدولي لمنع

وقوع الأزمات وحل ما يقع منها. ويأتي هذا الاتفاق ثمرة للجهود التعاونية الدولية التي بُذلت على نطاق واسع وشملت عددا كبيرا من البلدان. وهناك تعهدات قاطعة بزيادة الموارد المتاحة للصندوق بأكثر من ٤٣٠ مليار دولار فضلا على الزيادة المقررة في حصص العضوية بموجب إصلاح عام ٢٠١٠. وسوف تصبح هذه الموارد متاحة لجميع البلدان الأعضاء في الصندوق، ولن تكون مجنبة لمنطقة بعينها. وسوف يتم تحويل هذه الموارد إلى "حساب الموارد العامة" في الصندوق من خلال القروض الثنائية واتفاقيات شراء السندات المؤقتة. وإذا دعت الحاجة لاستخدام هذه الموارد، فسوف تطبق الإجراءات الملائمة لتخفيف المخاطر، والشرطية، والتدابير الملائمة لاقتسام الأعباء بين المانحين الرسميين، حسب موافقة المجلس التنفيذي للصندوق. ومن خلال هذه الجهود، فضلا على التدابير الهيكلية والمالية والنقدية المحددة في الشهور الماضية على المستويين الوطني والإقليمي، يتضح مدى التزام المجتمع الدولي بحماية الاستقرار المالي العالمي وترسيخ التعافي الاقتصادي العالمي.

- ***الحوكمة:*** نؤكد الحاجة الماسة لإدخال إصلاحات عام ٢٠١٠ المعنية بنظام الحصص والحوكمة حيز التنفيذ بحلول الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢، وذلك بهدف تعزيز مشروعية الصندوق وموثوقيته. ونحث البلدان الأعضاء على التعجيل بالمصادقة على هذه الإصلاحات وندعو الصندوق لمراقبة التقدم على هذا المسار على نحو يتسم بالشفافية وبمعدل تواتر أكبر. ونتطلع للتوصل إلى اتفاق، بحلول يناير ٢٠١٣، بشأن صيغة جديدة لحصص العضوية تتسم بالبساطة والشفافية وتعبر بصورة أفضل عن المراكز النسبية للبلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي. ونؤكد التزامنا باستكمال "المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص" بحلول يناير ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تؤدي أي إعادة مواءمة بين أنصبة الحصص إلى زيادات في أنصبة الاقتصادات الديناميكية تمشيا مع مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي، ومن ثم يُرجَّح أن تؤدي أيضا إلى زيادات في حصص بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ككل. وسوف تُتَّخذ خطوات أيضا لحماية صوت وتمثيل البلدان الأعضاء الأكثر فقرا. وندعو الصندوق إلى إعداد تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد، بمساهمات من مندوبينا، لعرضه على الاجتماع القادم.

- ***الرقابة:*** نرحب بالمبادرات التي اتُخِذَت مؤخرا بشأن رقابة الصندوق، ونتفق على ضرورة إدخال تحسينات ملحوظة على إطار الرقابة الحالي. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في الحث على دراسة قرار يتعلق بالرقابة الموحدة، كما نلتزم بدعم العملية المقرر أن يمر بها إلى حين إصداره. ومن شأن تعزيز الرقابة أن يجمع بين وجهات النظر الثنائية ومتعددة الأطراف في إطار مشورة الصندوق بشأن السياسات وأن يسمح بتحسين تقييم المخاطر والتداعيات التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي على المستويين العالمي والقُطري، وأن يتيح الفرصة لزيادة فعالية التعاون مع صناع السياسات. وتساهم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بدور أساسي في توجيه الأولويات الاستراتيجية والتشغيلية لأعمال رقابة الصندوق وبصفة منتظمة.

وسوف تتاح الفرصة لعرض تقرير عن التقدم المحرز على هذا المسار من خلال *"خطة العمل"* القادمة.

الاجتماع القادم: سوف يعقد اجتماعنا القادم في طوكيو في الفترة من ١٢-١٣ أكتوبر ٢٠١٢.

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

الحضور

٢١ إبريل ٢٠١٢

رئيس اللجنة

ثارمان شانموغاراتنام

مدير عام صندوق النقد الدولي

كريستين لاغارد

الأعضاء أو المناوبون

إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية
عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة
جون أزومي، وزير المالية، اليابان
فرانسوا باروا، وزير الاقتصاد والمالية والصناعة، فرنسا
لويس دي غويندوس، وزير الاقتصاد والمنافسة، إسبانيا
يان كيس دي ياغر، وزير المالية، هولندا
جيمس مايكل فلاهيرتي، وزير المالية، كندا
تيموثي غايثنر، وزير الخزانة، الولايات المتحدة الأمريكية
برافين غوردان، وزير المالية، جنوب إفريقيا
محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي
هرنان لورينزينو، وزير الاقتصاد والمالية العامة، الأرجنتين
غويدو مانتيغا، وزير المالية، البرازيل
فيتوريو غريللي، نائب الوزير، وزارة الاقتصاد والمالية، إيطاليا
(مناوبا عن ماريو مونتي، رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية، إيطاليا)
براناب موخرجي، وزير المالية، الهند

دارمين ناسوشن، محافظ بنك إندونيسيا المركزي

جورج أوزبورن، وزير الخزانة، المملكة المتحدة

لوك أويوبي، وزير الاقتصاد والعمل والتنمية القابلة للاستمرار، غابون

فولفغانغ شويبله، وزير المالية الاتحادية، ألمانيا

أنتون سيلوانوف، وزير المالية، الاتحاد الروسي

واين سوان، نائب رئيس الوزراء ووزير الخزانة، أستراليا

ستيفن فاناكير، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، بلجيكا

مارغريت فيستاغر، وزيرة الاقتصاد والداخلية، الدانمرك

إيفلين فيدمير سشلومبف، رئيسة الاتحاد السويسري ووزيرة المالية الاتحادية، سويسرا

تشو شياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني

المراقبون

ماريك بيلكا، رئيس لجنة التنمية المشتركة

مارك كارني، رئيس مجلس الاستقرار المالي

هايما كاروانا، المدير العام، بنك التسويات الدولية

هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

ماريو دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي

إينجيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

باسكال لامي، مدير عام منظمة التجارة العالمية

أوغو بانيتزا، رئيس وحدة تحليل الديون والتمويل، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

ستيفن بيرسي، مدير إدارة تكامل السياسات، والمستشار الخاص للمدير العام، منظمة العمل الدولية

حسن قبازرد، رئيس قسم البحوث، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)

أولي رين، نائب الرئيس ومفوض الشؤون الاقتصادية والنقدية، المفوضية الأوروبية

روبرت زيليك، رئيس مجموعة البنك الدولي